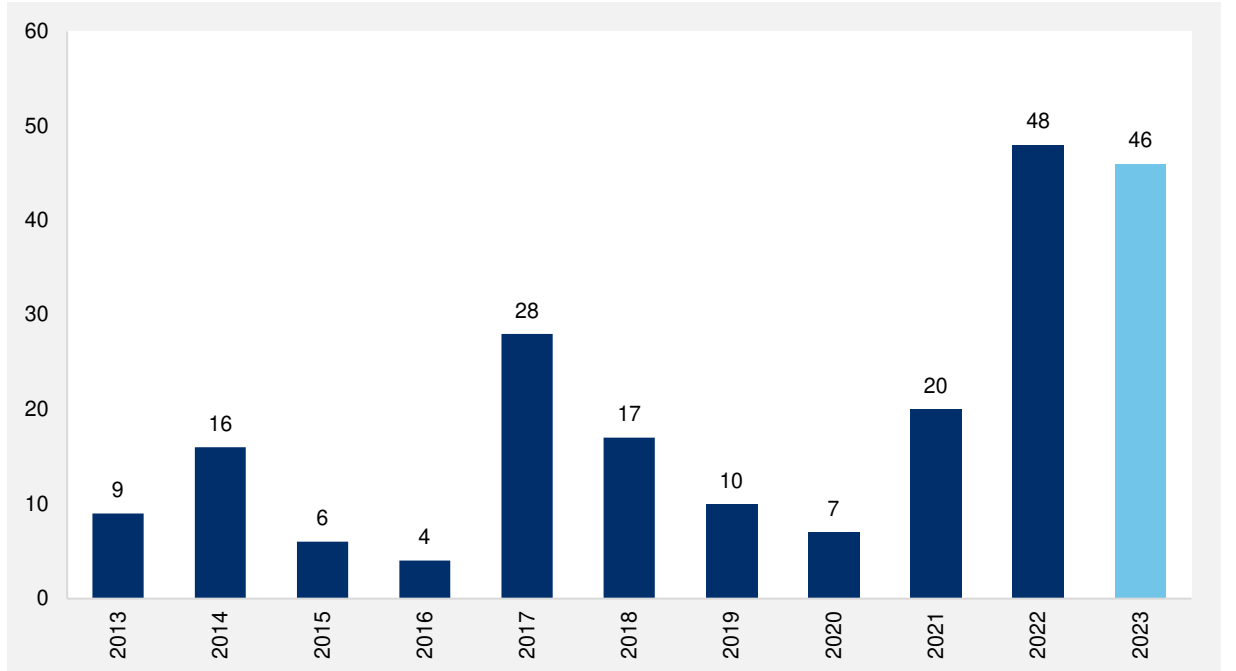


الاكتتابات العامة الأولية بدول مجلس التعاون الخليجي – العام 2023: العام الذي انقضى... يناير 2024

استمرار زخم ادراج الشركات الخليجية في العام 2023، إلا ان عائدات الاكتتابات أقل: بعد النشاط الملحوظ الذي شهدته على مدار العام 2022، استمر زخم نشاط ادراج الشركات في البورصات الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد الاكتتابات العامة الأولية، إلا ان عائدات الاكتتابات تراجعت حتى في ظل ارتفاع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.7 في المائة على أساس سنوي على خلفية الأداء المختلط الذي سجلته كل دولة على حدة. وانخفض إجمالي عدد الاكتتابات العامة الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي هامشياً إلى 46 اكتتاباً في العام 2023 مقابل 48 في العام 2022، وفقاً لتحليلاتنا. وانخفضت عائدات الاكتتابات في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2023 بنسبة 54 في المائة إلى 10.79 مليار دولار أمريكي مقابل 23.38 مليار دولار أمريكي في العام 2022، بناءً على البيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج وأسواق الأوراق المالية. وعلى الرغم من أن عدد الاكتتابات كان مدفوعاً بالاكتتابات العامة الأولية الأصغر حجماً، إلا أن أداء ما بعد الإدراج للشركات الكبرى (أقل من 200 مليون دولار أمريكي) كان إيجابياً. وكان الأداء القوي للأسهم الكبيرة مدعوماً بإشارات واضحة وعروض الاكتتاب العام الأولي من الشركات والمصرفيين الاستثماريين حول آفاق النمو التي أدت إلى ارتفاع قوي في الأسعار أو أرباح قوية (5 في المائة - 6 في المائة). وسعى المستثمرون للحصول على عائدات توزيعات الأرباح للشركات المدرة للإيرادات وشركات المرافق العامة، حيث أن العديد من هذه الشركات كانت تشمل أيضاً شركات مملوكة سابقاً للدولة وقامت حكومات المنطقة بالتخارج منها في اطار تنفيذها لخطط التنويع الاقتصادي. وقد أدى الدعم الحكومي القوي حتى بعد الاكتتاب العام وعوائد الأرباح الجذابة إلى ارتفاع أسعار هذه الأسهم بعد الإدراج. كما تواصلت الحكومات دعم أسواق الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة سواء من خلال طرح الشركات المناسبة المملوكة للدولة في السوق أو بطرحها لمبادرات مثل صندوق أبو ظبي للاكتتابات العامة الأولية الذي من المتوقع أن تصل من خلاله الشركات المرتقبة في قطاع التكنولوجيا والضيافة إلى الأسواق بنهاية العام 2024.

عدد الاكتتابات العامة الأولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2023-2013



المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

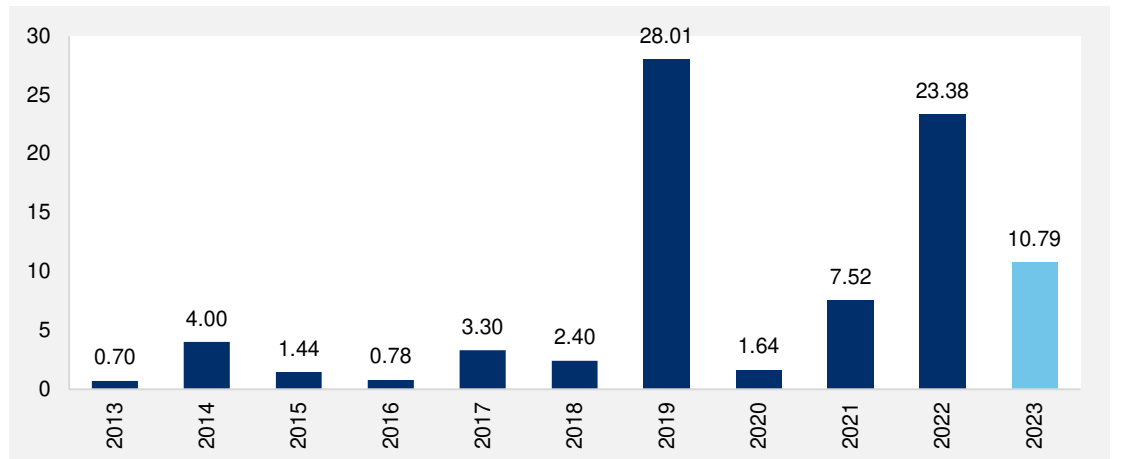
قائمة الاكتتابات العامة الأولية لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2023

المصدر	القطاع	الدولة - السوق	الربع	قيمة الاكتتابات (مليون دولار امريكي)
الشركة السعودية للصناعات الجبرية	المواد الأساسية	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	9.1
شركة معيار	المواد الأساسية	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	4.2
شركة غذاء السلطان للوجبات السريعة	الخدمات الاستهلاكية	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	14.3
شركة بوابة للأطعمة التجارية	الخدمات الاستهلاكية	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	6.3
شركة قفاق الغذاء	إنتاج الأغذية	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	15.8
شركة بناء للصناعات الحديدية	المواد الأساسية	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	8.3
شركة شبكة المعرفة للحلبب الآلي	التكنولوجيا	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	7.5
شركة وجا	السلع الرأسمالية	السعودية - نمو	الربع الأول-2023	10.9
شركة المطاحن الأولى	إنتاج الأغذية	السعودية - الرئيسي	الربع الثاني-2023	266.3
شركة الرازي الطبية	الرعاية الصحية - الأدوية	السعودية - نمو	الربع الثاني-2023	2.3
شركة مصنع مجموع للأدوية	الرعاية الصحية - الأدوية	السعودية - الرئيسي	الربع الثاني-2023	335.2
شركة المراجعة المرنة للتمويل	المالية	السعودية - الرئيسي	الربع الثاني-2023	83.4
شركة الموارد للقوى البشرية	الخدمات التجارية	السعودية - الرئيسي	الربع الثاني-2023	76.8
شركة تلم للتطوير	الخدمات التجارية	السعودية - نمو	الربع الثاني-2023	20.3
شركة آل منيف للتجارة والصناعة والزراعة والمقاولات	السلع الرأسمالية	السعودية - نمو	الربع الثاني-2023	14.2
شركة ليس القفوضة	الطاقة	السعودية - الرئيسي	الربع الثالث-2023	1,219.1
شركة المتحدة للصناعات التعيينية	المواد الأساسية	السعودية - نمو	الربع الثالث-2023	15.9
شركة لومي للتأجير	النقل	السعودية - الرئيسي	الربع الثالث-2023	290.0
شركة البخور الذكي للتجارة	الخدمات الاستهلاكية	السعودية - نمو	الربع الثالث-2023	4.2
شركة مصاعد أطلس للتجارة العامة والمقاولات	السلع الرأسمالية	السعودية - نمو	الربع الثالث-2023	7.4
شركة منزلة للنحن	النقل	السعودية - نمو	الربع الثالث-2023	5.9
شركة دار المركبة لتأجير السيارات	النقل	السعودية - نمو	الربع الثالث-2023	5.3
شركة مصنع تصميم الرخام	المواد الأساسية	السعودية - نمو	الربع الثالث-2023	9.0
شركة الخدمات الطبية المتخصصة	الرعاية الصحية	السعودية - نمو	الربع الثالث-2023	19.0
شركة مجموعة إم بي سي	الإعلام	السعودية - الرئيسي	الربع الرابع-2023	221.6
شركة ملكية للاستثمار	المالية	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	13.2
شركة الرياض للحديد	المواد الأساسية	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	4.5
شركة قيو المتحدة للتطوير العقاري	العقار	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	11.2
شركة فاد العالمية	الخدمات الاستهلاكية	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	5.4
شركة لانا الطبية	الرعاية الصحية	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	6.0
شركة أرماح الرياضية	الخدمات الاستهلاكية	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	36.8
شركة أصول ويخيت الاستثمارية	المالية	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	18.0
شركة سبل السعودية للخدمات اللوجستية	النقل	السعودية - الرئيسي	الربع الرابع-2023	678.2
شركة ريال للاستثمار والتنمية	النقل	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	8.1
شركة حياة النطفة	الخدمات الاستهلاكية	السعودية - نمو	الربع الرابع-2023	9.0
الأصناري للخدمات المالية	المالية	الإمارات - دبي	الربع الأول-2023	210.3
أنوك للغاز	الطاقة	الإمارات - أبوظبي	الربع الأول-2023	2,476.6
بريسليت إيه اي هولدينغ	التكنولوجيا	الإمارات - أبوظبي	الربع الأول-2023	496.1
أنوك للإمداد والخدمات	الصناعة	الإمارات - أبوظبي	الربع الثاني-2023	769.4
إفستكوروب	المالية	الإمارات - أبوظبي	الربع الرابع-2023	450.9
شركة تاكلسي دبي	النقل	الإمارات - دبي	الربع الرابع-2023	314.7
مجموعة فينيكس	التكنولوجيا	الإمارات - أبوظبي	الربع الرابع-2023	370.6
بيور هيلث	الرعاية الصحية	الإمارات - أبوظبي	الربع الرابع-2023	986.3
أبراج لخدمات الطاقة	الطاقة	عمان - بورصة مسقط	الربع الأول-2023	244.1
شركة لوكو لشبكات الغاز	الطاقة	عمان - بورصة مسقط	الربع الرابع-2023	771.7
شركة ميزة	التكنولوجيا	قطر	الربع الثالث-2023	232.7

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

الإمارات ما زالت في الصدارة باستحواذها على أعلى عائدات الاكتتابات، والبورصة السعودية تهيمن على عدد الصفقات مرة أخرى: احتفظت السعودية بمكانتها الرائدة على صعيد إصدارات الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة خلال العام 2023، إذ بلغ عدد الاكتتابات العامة الأولية التي طرحت في المملكة 35 اكتتاباً سواء كان في سوق نمو أو تداول، وذلك من أصل 46 اكتتاب عام أولي تم طرحها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. أما داخل السعودية، تمكنت نمو، السوق الموازية، في السيطرة على أعلى عدد من الإصدارات بواقع 27 صفقة، مقابل 8 صفقات للسوق الرئيسية. من جهة أخرى، واصلت الإمارات هيمنتها من حيث عائدات الاكتتابات العامة الأولية، حيث حصدت ما نسبته 56.3 في المائة من إجمالي عائدات الاكتتابات، بجمعها 6.07 مليار دولار أمريكي من خلال إدراجها لثمانين شركات في البورصات الإماراتية في العام 2023. وبلغ متوسط حجم الاكتتابات العامة الأولية في البورصات الإماراتية حوالي 759 مليون دولار أمريكي، والذي يعد أعلى بكثير من متوسط حجم عمليات الإدراج التي تمت في بقية دول مجلس التعاون الخليجي والذي بلغ نحو 124 مليون دولار أمريكي. ويعتبر أكبر طرح عام أولي في المنطقة هو اكتتاب شركة أدنوك للغاز التي توفر ما نسبته 60 في المائة من احتياجات الغاز الطبيعي في الإمارات، وحصلت الشركة على 2.48 مليار دولار أمريكي من بيع نسبة 5 في المائة من أعمالها عبر إصداراتها في السوق الأولية، وفقاً لوكالة بلومبرج. وتبعها طرح أسهم شركة أديس القابضة، المالك والمشغل والمزود الرائد لمنصات الحفر البحرية والبرية في السعودية، للاكتتاب العام والذي جمعت من خلاله 1.2 مليار دولار أمريكي قبل إدراجها في سوق تداول الرئيسي. واختتمت شركة بيور هيلث من الإمارات قائمة أكبر ثلاث اكتتابات عامة أولية في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ جمعت 0.99 مليار دولار أمريكي من طرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي ومن ثم إدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وكان رابع أكبر اكتتاب عام أولي في المنطقة من نصيب السوق العمانية (بورصة مسقط) حيث قامت شركة أوكيو لشبكات الغاز بجمع 771 مليون دولار أمريكي من نسبة 49 في المائة من أسهمها للاكتتاب، وفقاً لتقديرات وكالة بلومبرج. كما قامت شركة أخرى ضمن قطاع الطاقة، وهي شركة أبراج لخدمات الطاقة بجمع 244.1 مليون دولار أمريكي من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي وأدرجت في بورصة مسقط هي الأخرى، وشهد كلاهما اقبالاً شديداً. من جهة أخرى، شهدت قطر الاكتتاب العام الأولي لشركة ميزة التي تقدم خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات المدارة، وجمعت الشركة 232.67 مليون دولار أمريكي من طرح أسهمها للاكتتاب العام وتم إدراجها في البورصة في أغسطس 2023. ومن حيث التقسيم القطاعي، جاء قطاع المواد الأساسية (6) والخدمات الاستهلاكية (6) والنقل (6) في صدارة كافة القطاعات الأخرى من حيث عدد الصفقات في جميع أنحاء المنطقة. وكانت الخدمات الصحية - الأدوية (4) والمالية (4) والتكنولوجيا (4) والطاقة (4) من القطاعات الأخرى التي شهدت عدداً كبيراً من عمليات الاكتتاب العام. وظلت المشاركة القطاعية متنوعة على مستوى المنطقة، مع وصول الشركات ذات نماذج التشغيل المتخصصة الفريدة إلى السوق الأولية.

قيمة الاكتتابات العامة الأولية لدول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار أمريكي) 2023-2013



المصدر: بلومبيرج، الأسواق المالية الخليجية وبحوث كامكو إنفست

انخفاض عائدات الاكتتابات العامة الأولية العالمية بنسبة 33 في المائة على أساس سنوي في العام 2023 بعد الأداء الضعيف الذي سجلته في العام 2022، وقطاع التكنولوجيا يستعيد صدارته من حيث العائدات وذلك على الرغم من اتباعه لاتجاهات تنازلية بوتيرة متتالية: تراجع أداء أسواق الاكتتابات العامة الأولية عالمياً على الرغم من أن معظم أسواق الأسهم شهدت مكاسب قوية ثنائية الرقم خلال العام 2023، وارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 21.8 في المائة على أساس سنوي. وعلى الرغم من أن أداء السوق الثانوية عادة ما يساهم في تعزيز نشاط الاكتتابات العامة الأولية، إلا أن التشديد النقدي الصارم، وما نتج عنه من ارتفاع تكاليف التمويل، أدى إلى عزوف الشركات عن دخول الأسواق العامة بسبب مخاوف التقييم. وأدى هذا إلى انخفاض عدد الاكتتابات العامة الأولية العالمية بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي إلى 1,298 اكتتاباً وتسبب في انخفاض العائدات بنسبة 33 في المائة على أساس سنوي إلى 123.2 مليار دولار أمريكي، وفقاً للبيانات الصادرة عن شركة إيرنست اند يونج. وتعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي السوق الرئيسية التي أدت إلى انخفاض عدد الاكتتابات العامة الأولية وعائداتها، إذ انخفض عدد الاكتتابات العامة الأولية بنسبة 18 في المائة على أساس سنوي، في حين انخفضت عائدات الاكتتابات بنسبة 44 في المائة على أساس سنوي إلى 69.4 مليار دولار أمريكي، وفقاً للبيانات الصادرة عن شركة الاستشارات العالمية. كما شهدت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا هي الأخرى انخفاضاً بنسبة 39 في المائة في عائدات الإصدار (31.1 مليار دولار أمريكي) لكنها سجلت نمواً بنسبة 7 في المائة في عدد الاكتتابات العامة الأولية. وتحولت الاتجاهات القطاعية نحو القطاعات الاستهلاكية والصناعية، وفقاً للبيانات الصادرة عن تقرير شركة أرنست أند يونج حول نشاط الاكتتابات العامة العالمية في العام 2023. وعزت الشركة نمو هذه القطاعات إلى ازدهار التجارة العالمية حيث أفادت التقارير أن سلاسل التوريد العالمية تتحول من الأسواق التقليدية وتتجه نحو مناطق جغرافية جديدة مثل الهند وإندونيسيا واليابان، مما ساهم في تحفيز عمليات الإدراج من تلك الدول. وعلى صعيد عدد الإصدارات، جاءت القطاعات الصناعية في الصدارة وتفوقت على كافة القطاعات الأخرى بوصول عدد الشركات التي تم إدراجها إلى 265 شركة، مسجلة نمواً بنسبة 19 في المائة على أساس سنوي، في حين نما عدد الشركات التي تم طرحها في القطاع الاستهلاكي بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي إلى 224 اكتتاباً. كما أشارت شركة إيرنست أند يونج إلى أن شركات قطاع التكنولوجيا تمكنت من استعادة مكانتها الريادية من حيث عائدات الاكتتاب بعد أن تغلبت عليها شركات قطاع الطاقة في العام 2022، إلا أن قطاع التكنولوجيا ظل يسجل تراجعاً بوتيرة متتالية في عدد الاكتتابات العامة والتقييمات وأداء ما بعد الإدراج في السوق مثل العام 2022. وضمن قطاع التكنولوجيا، يبدو أن شركات أشباه الموصلات تفوقت على الصناعات الأخرى خلال العام 2023 باستحوادها على نسبة 58 في المائة من العائدات وتسجيلها لنمو بنسبة 30 في المائة، على أساس سنوي. وذكرت شركة أرنست أند يونج أن قطاع الطاقة شهد انخفاضاً حاداً في كل من عدد الصفقات وقيمتها، في حين نوهت الشركة إلى تزايد عدد الاكتتابات العامة الأولية التي انخفضت فيها أسعار العرض إلى ما دون نطاق التسعير الأولي. كما سلطت الضوء على أن أحجام الاكتتابات العامة الأولية (-24 في المائة) والعائدات (-38 في المائة) على صعيد قطاع الرعاية الصحية أدى إلى تسجيل انخفاض هائل في إعادة تقييم الأسعار، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكلفة رأس المال.

الشركات المرشحة للاكتتاب العام الأولي في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2024 تشير إلى إمكانية تكرار نفس أداء العام السابق: من المقرر أن تظل الظروف المحيطة بسباق الاكتتابات العامة الأولية في العام 2023 مثل أسعار الفائدة والعوامل الجيوسياسية وتقلبات سوق الأسهم الثانوية وتذبذب أسعار النفط من العوامل الحاسمة في العام 2024. ويتراوح عدد الشركات المقرر طرحها خلال العام 2024 بناءً على تقدير اتنا في بداية العام في حدود 28-30 شركة بين إصدارات الاكتتاب العام المعلنة والملزمة والتي يتردد اشاعات بشأن طرحها في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى إمكانية تكرار أداء العام 2023، وذلك نظراً لتوافر تقديرات مماثلة العام السابق. إلا أننا نرى أنه إذا تكررت اتجاهات العام السابق مرة أخرى، فمن المحتمل أن يهيمن عدد أقل من الاكتتابات الكبرى على العائدات، في حين من المتوقع أن تظهر العديد من الاكتتابات العامة الأولية الأصغر حجماً في أسواق مثل نمو. كما سيدرك المصرفيون الاستثماريون أهمية تقديم المشورة للشركات حول اهتمام المستثمرين المؤسسيين بالأسهم التي تطرحها تلك الشركات في ظل تطلعهم لاستيعاب إصدارات الاكتتابات العامة الأولية الجديدة. وقد توجه الجهات المصدرة انظارها نحو السوق الثانوية، إلا أن الاتجاهات السابقة والتي تتمثل في الاهتمام القوي وأداء السوق بعد الإدراج للشركات المستقلة المستقرة مع تحديد واضح لأفاق النمو والوضع التنافسي و/أو توقعات عائدات الأرباح، ستمكنهم من دخول سوق الاكتتابات العامة الأولية بثقة.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجهم بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

شهادة المحلل

يفيد كل محلل شارك بإعداد هذا التقرير، أن وجد وحيثما أمكن، وذلك في ما يختصّ بالقطاع أو الشركات أو الأوراق المالية، بأنّ (1) الآراء المبينة في هذا التقرير تعكس آراء الشخصية حول الشركات والأوراق المالية؛ (2) أن تعويضاته المالية لم ولن تكون، معتمدة سواء مباشرة أو غير مباشرة، على التوصيات المحددة أو الآراء المبينة صراحةً في هذا التقرير.

تقديرات كامكو إنفست

تستند البحوث الاستثمارية في شركة كامكو إنفست إلى تحليل الاقتصادات الإقليمية، بالإضافة إلى التحليل المالي للقطاعات والشركات. تعكس بحوث الشركة الخاصة بكامكو إنفست عند تقديم التوصيات الخاصة بسعر سهم شركة معينة على رؤيا طويلة المدى (12 شهراً). تأتي مجموعات التصنيفات على الشكل التالي:

أداء متفوق: من المتوقع أن يسجل سعر السهم محل الدراسة عوائد تعادل أو تفوق 10% خلال الأشهر 12 المقبلة.

أداء محايد: من المتوقع أن يسجل سعر السهم محل الدراسة عوائد تتراوح ما بين 10%- و 10%+ في الأشهر 12 المقبلة.

أداء متدنٍ: من المتوقع أن يتراجع سعر السهم محل الدراسة بنسبة تصل إلى 10%- في الأشهر 12 المقبلة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تستبج في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفض كامكو إنفست صراحةً كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مستلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني ولا اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير. وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيغ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية للشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

لا يجوز توزيع هذا التقرير في المملكة العربية السعودية إلا للأشخاص المصرح لهم بموجب لائحة عروض الأوراق المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية. لا تقدم هيئة السوق المالية أي تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال هذا التقرير، وتخلي مسؤوليتها صراحةً من أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة تنشأ عن أو يتم تكيدها بالاعتماد على أي جزء من هذا التقرير. يجب على متلقي هذا التقرير بموجبه إجراء البحوث الخاصة بهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بمحتويات هذا التقرير. إذا لم تفهم محتويات هذا التقرير، يجب عليك استشارة مستشار مالي معتمد.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الإيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لأخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتتة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتدّ هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات التداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحةً في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا وأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحةً في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألاّ تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية والضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإثناً، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات وال ضمانات الصريحة والضمنية، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين ولا كلّ ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ارتباط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحةً عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني وإجابتنا أو مسؤوليتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 22336600 (+965) فاكس : 22492395 (+965)

البريد الإلكتروني : kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست